تعزيز الثقة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحفاظ عليها

تحليل آثار الحوكمة المؤسسية الفعالة، والرقابة الداخلية على التقارير المالية والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

القمة العالمية للحكومات 2024

بالتعاون مع

EY Building a better working world

إلهام الجيل القادم من الحكومات وتمكينه

القمة العالمية للحكومات هي منصة عالمية تهدف إلى استشراف مستقبل الحكومات حول العالم، وتحدد لدى انعقادها سنوياً برنامج عمل حكومات المستقبل مع التركيز على تسخير التكنولوجيا والابتكار لمواجهة التحديات التي تواجه البشرية.

وتبحث القمة العالمية للحكومات في نقاط الالتقاء ما بين العمل الحكومي واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، وهي منصة لتبادل المعرفة بين قادة الفكر ومركز للتواصل بين صنّاع السياسات والخبراء والروّاد في سبيل تحقيق التنمية البشرية وإحداث تأثيرات إيجابية على حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر القمة العالمية للحكومات بوابة نحو المستقبل، إذ توفر مساحة لتحليل التوجّهات والمخاوف والفرص المستقبليّة، وميداناً لعرض آخر الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكيّة التي تحث على الإلهام وتحفّز الإبداع من أجل مواجهة التحدّيات المستقبليّة.

القمة WORLD
العالمية GOVERNMENT
للحكومات SUMMIT

جدول المحتويات

الموضوعات

الملخص التنفيذي	06
الفصل 1: إعادة تصور الحوكمة المؤسسية كمظلة شاملة للبيئة الاستثمارية	10
الفصل 2: ترسيخ مبادئ الشفافية والثقة من خلال تبني مفهوم بيئة رقابية فعالة	14
الفصل 3: تطور مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتأثيرها على الحكومات والمجتمعات	20
الخاتمة	26
المراجع	30
المؤلفون	32

الملخص التنفيذي

تعتبر الخصخصة إحدى السياسات الاقتصادية الحديثة في ظل اقتصاد عالمي متكامل، تزدهر فيه الحكومات من خلال تنمية الاقتصاد المحلي.

ما يُسهِم في تعزيز القدرات المالية الحكومية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحفاظ عليها.

كما يمكن للحكومات الاعتماد على الخصخصة باعتبارها استراتيجية توفر بيئة أعمال شفافة وملائمة للمستثمرين الذين كانوا في الماضي يتخذون قراراتهم وفقاً لعائدات استثماراتهم فقط، ولكن تطورت أفكارهم التقليدية لتشمل المزيد من المقومات التي باتت تلعب دوراً محورياً في اتخاذ القرارات.

يسلط التقرير الضوء على ثلاثة مبادئ أساسية للخصخصة وتشمل: الحوكمة المؤسسية، والتقارير المالية الشفافة والصحيحة، والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. تلعب هذه المبادئ دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بالاعتماد على أسس متينة متماسكة.

الحوكمة

أدت الخصخصة والتنظيم المؤسسي والاكتتابات العامة الأولية إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث بات لازماً على الحكومات تحديث أطر عمل الحوكمة لضمان استدامة اقتصاداتها وثباتها وكفاءتها.

وتتطلب عملية تحديث أطر عمل الحوكمة اعتماد العديد من القوانين الحكومية وتعديلها لكي تلبي احتياجات المستثمرين المتغيرة من أجل ضمان تحقيق مصالحهم وتعزيز ثقتهم بأن رأس المال الاستثماري يخضع لقوانين الحوكمة.

ما يؤدي إلى توفير بيئة أعمال مستدامة وملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتجنب التحديات التي قد تعيق هذه الاستثمارات.

الرقابة الداخلية على التقارير المالية

واجهت الاقتصادات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار تحديات في إعداد التقارير المالية التي تتمتع بالشفافية ويمكن الاعتماد عليها. ونتيجة لذلك، أصدرت العديد من الحكومات العديد من القوانين اللازمة لتحقيق هذا الهدف مع التركيز على الرقابة الداخلية على التقارير المالية نظراً إلى دورها الكبير في تمكين إعداد هذه التقارير بكفاءة.

وتلعب المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الإئتماني - إلى جانب غيرها من العوامل - دوراً حيوياً في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما تسهم الرقابة الداخلية على التقارير المالية في تعزيز ثقة المستثمرين بإشراف الحكومة ودعمها للتقارير المالية التي تتمتع بالشفافية ويمكن الاعتماد عليها.

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

كانت الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجرد مبادئ يركّز عليها مجموعة من المستثمرين، ولكنها أصبحت في الوقت الحالي من المتطلبات الأساسية لتعزيز ثقة المستثمرين في الحكومات والاقتصادات والأسواق المالية. ويمكن للحكومات والجهات التنظيمية وضع قوانين وأنظمة واضحة تحدد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة اللازمة لمواجهة المخاطر وتلبية متطلبات المستثمرين، فيما ينبغي على الأطراف الفاعلة في السوق دعم السياسات الحكومية واعتماد الممارسات الرائدة لتنفيذ الإجراءات البيئية والاجتماعية وتعزيز الحوكمة. كما يمكن للمستثمرين والشركاء المشاركة في تنفيذ السياسات الحكومية من خلال الالتزام بهذه الممارسات في أعمالهم وخلال عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومن خلال التعاون على تنفيذ العمليات بما يتماشى مع الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مجتمع متماسك يضم الحكومات والأطراف الفاعلة في السوق والمستثمرين، يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

ويسلط التقرير الضوء على دور هذه المبادئ الثلاثة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية والقطاع الحكومي مع التركيز على العائدات التي يمكن للحكومات أن تحققها، لا سيما أثناء تنفيذ عملية الخصخصة المعقدة، حيث يمكنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التركيز على تعزيز ثقة الشركاء. ولا تقتصر هذه المبادئ على تمكين الحكومات من تنفيذ الخصخصة فحسب، بل تؤدي كذلك إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر والمستدام وبالتالي تحقيق قيمة اقتصادية كبيرة على المدى الطويل.

الفصل 1

إعادة تصور الحوكمة المؤسسية كمظلة شاملة للبيئة الاستثمارية

تطور مفهوم الحوكمة المؤسسية على مدار الأعوام، حيث تحدد الحوكمة مسؤوليات مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وتهدف إلى الحد من الخلافات والمخاطر بين مالكي الاستثمارات والأشخاص المكلفين بإدارتها. ويمكننا تعريف الحوكمة المؤسسية بأنها خطة العمل التوجيهية والمبادئ التي تحكم المؤسسات وتنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين والشركاء. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحالي، أدت قضايا المحاسبة إلى إعادة تقييم ممارسات الحوكمة المؤسسية بشكل شامل.

حيث تزايدت مطالبات المستثمرين والجهات التنظيمية بتطبيق خطط الحوكمة التي تركز على الشركاء والاستدامة والاعتبارات الأخلاقية بشكل أساسي من أجل تعزيز ثقة الشركاء[1].

ونتيجة لذلك، تم إصدار العديد من معايير الحوكمة المؤسسية
في الأعوام العشرين الماضية كما هو موضح في الشكل:

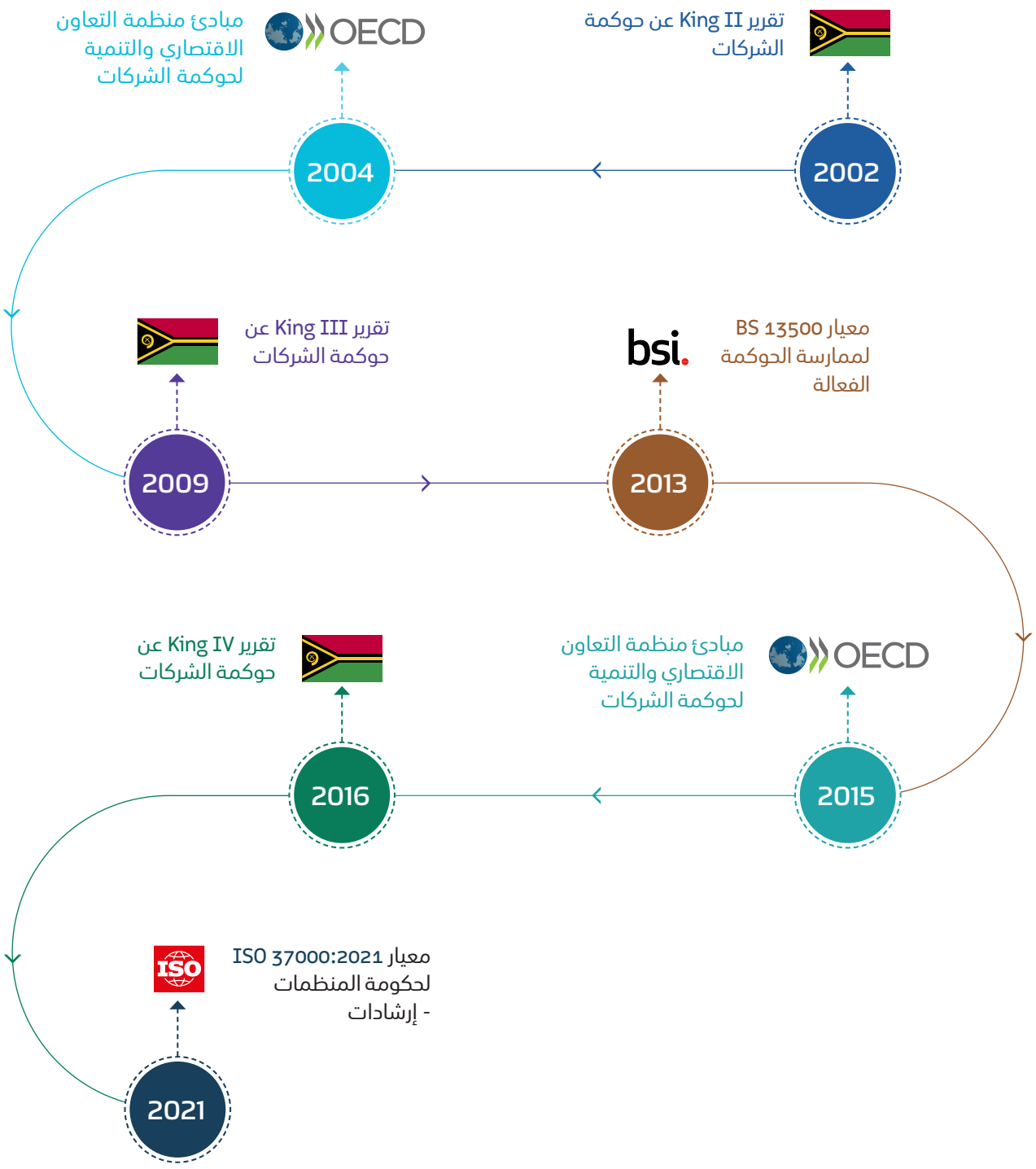

ولم يقتصر التقدم في الحوكمة المؤسسية على المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية فحسب، بل تم اعتماد قوانينها في الجهات الحكومية مثل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات التي أصدرت في عام 2020 دليل حوكمة مجالس الإدارة والذي يشمل جميع الجهات الحكومية الاتحادية. ويهدف الإجراء الرائد والأول من نوعه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تنظيم أنشطة مجالس الإدارة بما يتماشى مع المعايير الدولية الأساسية والأهداف الاستراتيجية لحكومة الإمارات، حيث تسهم هذه المبادرات في تعزيز ثقة الشركاء في القطاع الحكومي وجذب المستثمرين باعتبارها تعكس كفاءة الإجراءات الحكومية لتنفيذ الحوكمة، وبالتالي ستسهم المبادرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد. وتركز أجندة دبي الاقتصادية D33 على الاستثمارات الأجنبية، حيث تهدف حكومة دبي إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 32 مليار درهم في المتوسط (8.7 مليار دولار) سنوياً على مدار العقد الماضي إلى 60 مليار درهم (16.3 مليار دولار) في المتوسط سنوياً على مدار العقد المقبل لكي تصل قيمة الاستثمارات الأجنبية الإجمالية إلى 650 مليار درهم (177 مليار دولار) بحلول عام 2033.[2]

وتسهم هذه الأنظمة والمعايير الرائدة - كما هو موضح في الشكل - في تعزيز ثقة المستثمرين ووكالات التصنيف العالمية. ويعتبر مؤشر الحوكمة العالمي الذي يساعد المستثمرين والمحللين على تقييم ممارسات الحوكمة في الدول من التطورات الرئيسية التي شهدتها هذه القوانين والأنظمة، حيث يهدف المؤشر إلى تقييم كفاءة الحوكمة في الدول ويشمل العديد من المقومات مثل كفاءة الحكومة ومكافحة الفساد ويقدم نتائج تعتمد على مصادر متنوعة للبيانات من أكثر من 30 منظمة في جميع أنحاء العالم.

ويشرف البنك الدولي على نشر المؤشر الذي يصنف الدول وفقاً لكفاءة الحوكمة.[3] وتسهم المؤشرات الرائدة في تمكين المستثمرين من تقييم خطط عمل الحوكمة على المستوى العالمي وتحديد مجالات التحسين الممكنة وتوفير تقييم منهجي لكفاءة الحوكمة.

حيث يعتمد المستثمرون على هذه المؤشرات لقياس مدى إمكانية الاعتماد على الحكومات وشفافيتها والتي تؤثر بشكل كبير على قراراتهم الاستثمارية. وتشير التصنيفات العالية إلى الاستقرار وكفاءة الحوكمة والتزام الحكومة بممارسات الشفافية ما يعزز قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتعتبر خطط التعاقب الوظيفي من المقومات الأساسية لإطار عمل الحوكمة من أجل توفير الأسس المتينة والمستدامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل. وتؤدي هذه الخطط عند دمجها في نموذج تشغيل الحوكمة دوراً أساسياً في ازدهار المؤسسات، لا سيما الشركات العائلية التي تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعندما تعتمد الشركات خطط الحوكمة التي تتمتع بالكفاءة ستتمكن من الانتقال من ثقافة الإدارة العائلية إلى ثقافة مؤسسية. ويعكس تزايد عدد الشركات العائلية المدرجة في أسواق الأسهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في المنطقة وضرورة مواصلة جهودها لتعزيز الحوكمة.

وتم تطوير أطر الحوكمة المؤسسية بشكل مستمر نظراً إلى دورها الرئيسي في تحقيق التوازن بين الأطراف الفاعلة في المؤسسات مع الحد من ظهور تحديات بين مالكي الاستثمارات والأشخاص المكلفين بإدارتها.

كما اعتمدت الحكومات هذه الخطط، لا سيما من خلال المبادرة التي تعاون على تنفيذها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز الحوكمة والقدرات التنافسية من أجل دفع عجلة التنمية في المنطقة.[4] وتسهم هذه المبادرات في تعزيز ثقة الشركاء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية. ويعزز تماشي هذه القوانين مع المعايير الدولية الرائدة في ترسيخ المصداقية وتوفر المقومات الرئيسية لمؤشرات التقييم مثل مؤشر الحوكمة العالمي، ما يؤثر على خيارات المستثمرين. كما تشمل خطط الحوكمة التي تتمتع بالكفاءة عملية خطط التعاقب الوظيفي في الشركات والتي تعتبر من المقومات الرئيسية لازدهار واستدامة الشركات العائلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، حيث تساعد في انتقال الشركة من الثقافة العائلية إلى المؤسسية. وفي ظل الدور الكبير للشركات العائلية في اقتصادات المنطقة، يسهم إدراجها في أسواق الأوراق المالية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للدول بشكل كبير، ما يؤكد على أهمية تلبية متطلبات سوق رأس المال من خلال تعزيز وترسيخ مبادئ الحوكمة.

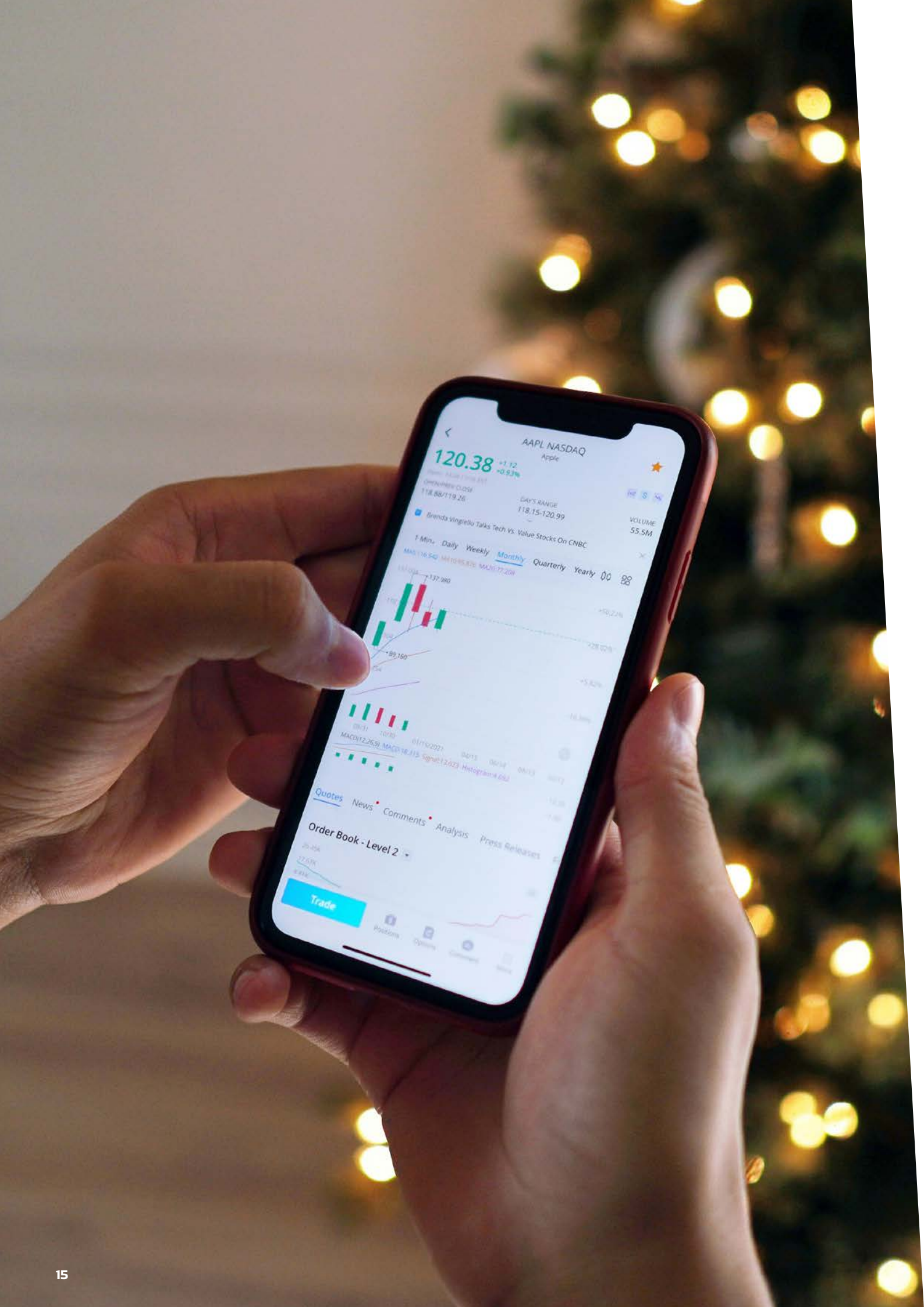
AAPL NASDAQ
Apple
120.38
+1.12
+0.93%
DAY'S RANGE
118.15-120.99
VOLUME
55.5M
Brenda Vingrello Talks Tech Vs. Value Stocks On CNBC
1 Min
Daily
Weekly
Monthly
Quarterly
Yearly
Quotes
News
Comments
Analysis
Press Releases
Order Book - Level 2
Trade

الفصل 2

ترسيخ مبادئ الشفافية والثقة من خلال تبني مفهوم بيئة رقابية فعالة

ينبغي على الحكومات تطبيق القوانين والأنظمة التي تضمن شفافية التقارير المالية التي يمكن الاعتماد عليها إلى جانب جهودها لتعزيز التنمية والابتكار وذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتوفير التقارير التي يمكن الاعتماد عليها.[5]

منظومة مالية محلية وعالمية تتميز بالكفاءة والمصداقية ما يوفر الضمانات للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم حول العالم.

ويعتمد إعداد التقارير المالية التي تتمتع بالشفافية والمصداقية على تطور مبادئ المحاسبة والانفتاح على الإفصاح عن البيانات المالية. وتطور مفهوم التقارير المالية التي تتمتع بالشفافية من نظام مسك الدفاتر بالقيد المزدوج في القرن 15 وازدادت أهميته مع ظهور الشركات المساهمة في القرن 17، ما أدى إلى اعتماد سياسة الإفصاح من أجل جذب المستثمرين. وشهدت بدايات القرن الـ20 اعتماد قوانين الأوراق المالية مثل قانون الأوراق المالية للعام 1933 وقانون سوق الأوراق المالية للعام 1934، ما أدى بدوره إلى إصدار قوانين خاصة حول الشفافية المالية.[6]

وأدت قضية إنرون في أوائل العقد الأول من القرن الـ21 إلى إصدار قانون "ساربينز أوكسلي" في عام 2002 مع التركيز على الرقابة الداخلية والمساءلة. وعلى مدار الأعوام الماضية، تم تعزيز مجال التركيز ليشمل تقارير الاستدامة ما يعكس الرؤية الشاملة للشفافية التنظيمية والمساءلة. ويوضح الجدول الزمني التالي مراحل تطور الرقابة الداخلية على التقارير المالية على المستوى العالمي بعد القضايا المالية في الولايات المتحدة والهند وأوروبا والشرق الأوسط، حيث أصدرت الجهات التنظيمية العديد من القوانين والقرارات لضمان الالتزام بالرقابة الداخلية على التقارير المالية.

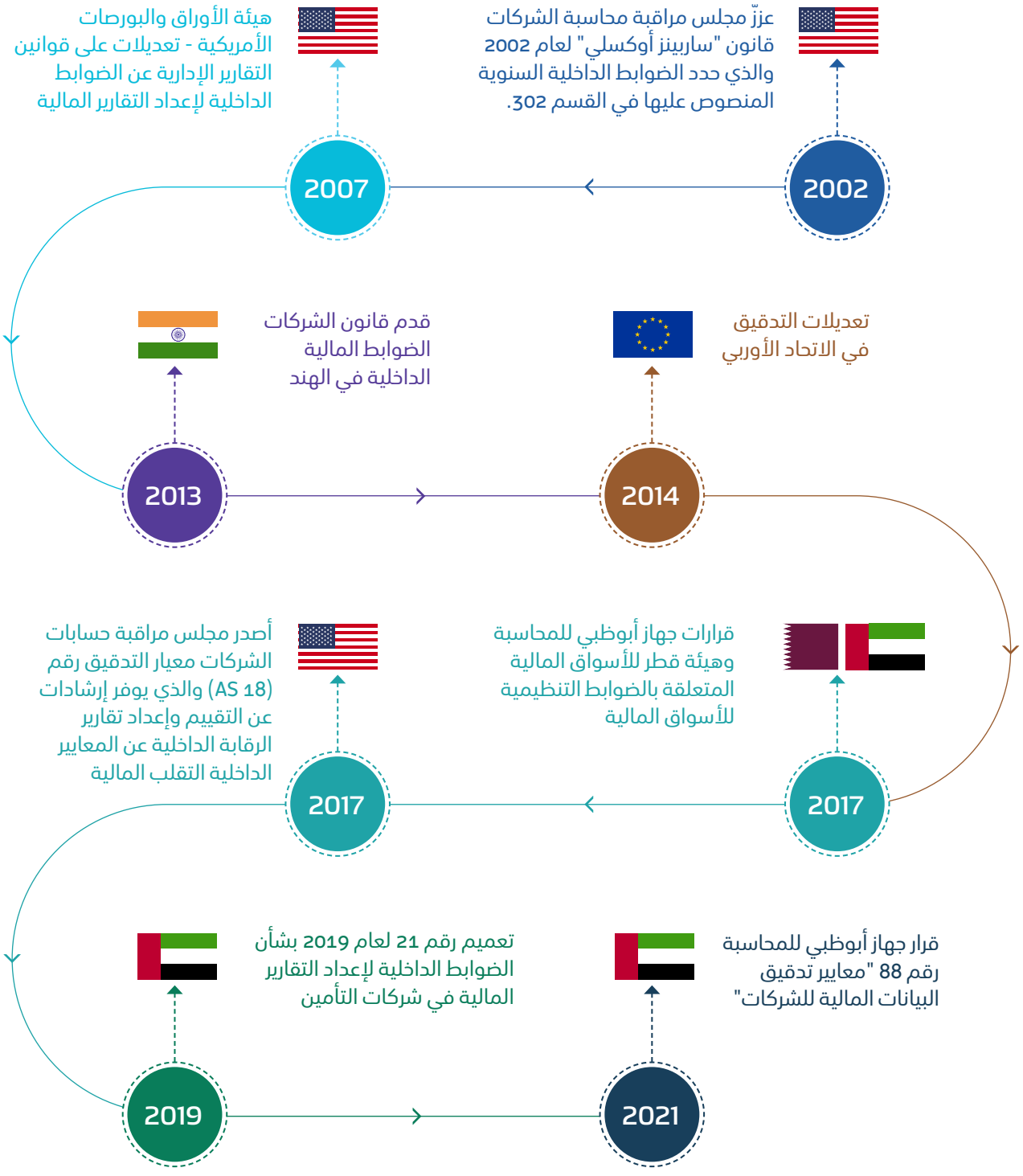

وتتطلب مواجهة الاضطرابات الاقتصادية والمالية المزيد من الشفافية من الحكومات وواضعي السياسات، حيث تركز الحكومات على تطبيق الأنظمة التي تعزز المساءلة وتضمن اتخاذ القرارات بكفاءة من أجل الحفاظ على الشفافية.

وتم إقرار الرقابة الداخلية على التقارير المالية في الولايات المتحدة من خلال قانون "ساربينز أوكسلي" في عام 2002 بعد القضايا المحاسبية مثل قضايا شركتي "إنرون" و"وورلدكوم" والتي أدت إلى تراجع ثقة الجمهور في الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركات. ويمكن أن يؤدي نظام الرقابة الداخلية الذي لا يتمتع بالكفاءة إلى تحويل تركيز المستثمرين إلى الدول التي تتمتع ببيئة قانونية ومالية أقوى وأكثر شفافية. وتبرز أهمية الرقابة الداخلية على التقارير المالية في تعزيز مساءلة الشركات والشفافية والدقة في إعداد التقارير المالية وهي إجراء تنظيمي مهم لحماية المستثمرين واستعادة الثقة في الأسواق المالية.

كما تبرز أهمية الرقابة على التقارير المالية من واقع أن دولاً مثل الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا – وهي من الدول الأقل فساداً في العالم[7] – حيث كانت هذه الدول سباقة في إصدار قوانين وأنظمة تشريعية قوية لفرض معايير التقارير المالية في الشركات المساهمة. وأدت هذه الإجراءات إلى حدوث تغيرات كبيرة في طريقة التزام الشركات بمعايير الشفافية وتشمل الإجراءات قوانين الشركات في كل من الدنمارك[8] وفنلندا[9] بالإضافة إلى القانون المالي العام[10] في نيوزيلندا والذي يتطلب من مجالس إدارة الشركات وضع أنظمة داخلية لحماية عمليات إعداد التقارير المالية وتنفيذ مبادرات استباقية لمنع الاحتيال والأخطاء والمخالفات في التقارير المالية.

وأدت الفوائد الكبيرة لاعتماد هذه المعايير في أوروبا ونيوزيلندا إلى تبنيها من قِبل الحكومات في الشرق الأوسط، لا سيما دولة الإمارات التي نفذت إجراءات مماثلة مثل قرار جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (1) للعام 2017 والذي يطلب من جميع المدققين الخارجيين التابعين للشركات الخاضعة للجهاز إصدار تقرير مستقل يتضمن تقييم كفاءة الأنظمة الداخلية للشركات.[11] وكان قرار جهاز أبوظبي للمحاسبة بمثابة علامة فارقة بالنسبة للعديد من المؤسسات الحكومية التي تنفذ سياسات الخصخصة – بما فيها الشركات الكبيرة مثل أدنوك للحفر وأدنوك للتوزيع وموانئ أبوظبي – من خلال تنفيذ مبادرات التحول من أجل تمكين الخصخصة وتحقيق أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، تم مؤخراً تطبيق المبادرة نفسها على المستوى الاتحادي حيث تم تأسيس جهاز الإمارات للمحاسبة في دولة الإمارات وتم تكليف الجهاز بتقييم كفاءة الرقابة الداخلية على التقارير المالية والعمليات بالإضافة إلى أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الخاضعة.[12]

وساهمت المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي في تعزيز ثقافة الشفافية في القطاعات الحكومية والخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى دور الحكومات في إصدار الأنظمة التشريعية وتبني آلية تنفيذها. وتشمل الأمثلة عن المجالات التي يركز عليها صندوق النقد الدولي الشفافية المالية ومكافحة الفساد وسيادة القانون، ما يسهم في تمكين المستثمرين من الوصول إلى المعلومات الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها حول الظروف الاقتصادية والمخاطر والفرص المحتملة[13] في البلاد ما يسهم بدوره في تعزيز القدرات التنافسية للدول.

وتعتبر الرقابة الداخلية على التقارير المالية من المقومات الرئيسية لتمكين مبادرات الخصخصة الحكومية من خلال تعزيز المصداقية والكفاءة وضمان الامتثال التنظيمي وجذب المستثمرين.

ويعتمد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التنمية الاقتصادية والابتكار على وضع القوانين والأنظمة التي تركز على إعداد التقارير المالية التي تتمتع بالشفافية والكفاءة والمصداقية، ما يعزز ثقة المستثمرين الذين يرغبون في زيادة استثماراتهم على المستوى العالمي. وتؤكد التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم ضرورة تركيز الحكومات والمشرعين على الشفافية، حيث أدى اعتماد الرقابة الداخلية على التقارير المالية إلى الارتقاء بمعايير الشفافية بشكل كبير.

ويعتبر اعتماد هذه الإجراءات في الشرق الأوسط خطوة مهمة باتجاه الخصخصة وترسيخ مبدأ المساءلة. كما تؤدي المنظمات الدولية دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يسهم بدوره في تعزيز كفاءة الاقتصاد العالمي والقدرات التنافسية من خلال الالتزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات، حيث تسهم هذه الجهود في تمكين اقتصاد عالمي آمن ومزدهر ومتكامل.

الفصل 3

تطور مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتأثيرها على الحكومات والمجتمعات

تطورت مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من مطلع الستينات حيث بدأ المستثمرون في تنفيذ مبدأ الاستثمار المسؤول اجتماعياً، من خلال تقييم استثماراتهم والتي استبعدوا من خلالها بعض الأسهم والقطاعات من محافظهم الاستثمارية نتيجة مشاركتها في أنشطة تجارية مثل إنتاج التبغ أو ارتباطها بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

وركز قادة العالم مؤخراً على التحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة، لا سيما في "اتفاقية باريس للمناخ"[14] من خلال الإجراءات المهمة التي أقرّها مثل اعتماد إطار موحد لمواجهة التغير المناخي وآثاره.

كما تم مؤخراً إعادة تأكيد أهمية هذه المبادرة ضمن مؤتمر الأطراف COP28 والذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في 2023.
ومنذ ذلك الحين، تزايدت أهمية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وأصبحت من المقومات الرئيسية لتعزيز ثقة المستثمرين في الحكومات والاقتصادات والأسواق المالية. ويجسد الترابط بين هذه الممارسات من جهة وثقة المستثمرين من جهة أخرى على العلاقة الوثيقة بين الممارسات المستدامة والاستقرار الاقتصادي الشامل.

وأدت التطورات، التي دعمتها عدة عوامل رئيسية، إلى تركيز الحكومات والجهات التنظيمية على التحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال الالتزام بتنفيذ الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى الحد من مخاطر التحديات البيئية والتغيرات الاجتماعية وتنفيذ أطر الحوكمة المؤسسية. وفرضت سلطات أسواق رأس المال في العديد من الدول إعداد تقارير الاستدامة مع اعتماد المعايير الدولية مثل ISO 26000 (المسؤولية الاجتماعية) ومبادرة إعداد التقارير العالمية، حيث تسهم هذه القوانين وخطط العمل في تمكين الحكومات والجهات التنظيمية من اعتماد نماذج التشغيل اللازمة بما يتماشى مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتي تؤدي دوراً أساسياً في جذب المستثمرين وتحسين المبادئ التوجيهية والتوقعات للأطراف الفاعلة في السوق (مثل الشركات والمؤسسات المالية).[15]

وتمكنت الأطراف الفاعلة في السوق من مواكبة المبادرات والقوانين الحكومية من خلال اعتماد الممارسات الحديثة في استراتيجياتهم المالية والتشغيلية ليصبحوا شركاء داعمين للجهود الحكومية التي تهدف إلى تطبيق هذه الممارسات بما يتماشى مع الرؤى الوطنية. ونفذت الأطراف الفاعلة في السوق الإجراءات اللازمة لاعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة سواء من خلال اعتماد معايير الأعمال المستدامة أو الحد من البصمة الكربونية أو التركيز على التنوع والتكامل أو تنفيذ خطط عمل متماسكة للحوكمة المؤسسية.[16] ولا يقتصر دور الأطراف الفاعلة في تعزيز الثقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة فحسب، بل تؤدي دوراً أساسياً في وضع المعايير المرجعية للممارسات الرائدة.

ويلعب المستثمرون والشركاء دوراً أساسياً في تعزيز الوعي بالتحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ما يتطلب من الشركات اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطتها اليومية والوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية حيث تعتبر هذه الممارسات من المقومات الرئيسية التي يجب أخذها بالاعتبار قبل قرار الاستثمار، ما يتطلب من المستثمرين تقييم سياسات الشركات في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتطبيق مبادراتها. وغالباً ما تتعرض الشركات التي لا تفي بهذه المعايير لمخاطر عدم رضى المستثمرين بدءاً من الضغط على قيادة الشركات وصولاً إلى سحب الاستثمارات والمطالبة باستبدال الإدارة التنفيذية للشركات بأشخاص قادرين على تلبية طموحاتهم فيما يخص هذه الممارسات.

ونتيجة الاهتمام المتزايد على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، تخلّت العديد من الحكومات والصناديق السيادية عن الاستثمارات التي لا تتماشى مع هذه الممارسات.

حيث تملك الصناديق السيادية دوراً كبيراً في تعزيز هذه الممارسات باعتبارها من الوسائل الاستثمارية المهمة التي تؤثر على قرارات المستثمرين بالإضافة إلى علاقاتها مع مسؤولي الحكومات. ويعتبر صندوق المعاشات التقاعدية النرويجي، المعروف باسم الصندوق النرويجي أحد أهم الأمثلة على ذلك.

ويعتبر الصندوق النرويجي من أهم المستثمرين والصناديق السيادية على المستوى العالمي في الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وتضمينها في استراتيجيات الاستثمار التي يتبعها، ما يؤكد على التركيز الذي توليه الحكومات للتحديات البيئية والاجتماعية والحوكمة وبما يتماشى مع خطط الاستثمار العالمية الشاملة والتي تأخذ هذه المسائل في الاعتبار كعوامل رئيسية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. وحددت الممارسات التي اتبعتها الأطراف الفاعلة الرئيسية - مثل الصندوق النرويجي - المعايير وأصبحت مصدر إلهام للدول والمستثمرين في العالم ما يؤكد على أثر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وفق ما توضحه ملاحظات بورتمان لعام 2021.[17]

وتوفر هذه المعايير الأساس القانوني الذي تفرضه الحكومات والجهات التنظيمية على المشاركين في السوق للتحكم في العلاقات بين الشركاء، ما يضمن تنفيذ المبادرات البيئية والاجتماعية ومبادرات الحوكمة. كما توفر خطة العمل القانونية والتي تتناول مختلف الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة بدءاً من الحفاظ على البيئة وحقوق العمال إلى حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل، معياراً لالتزام الشركات بمبادئ الاستدامة.[18] ولا يقتصر دور القوانين على فرض الممارسات فحسب، بل توفر كذلك الطمأنينة للمستثمرين بشأن أمن استثماراتهم وتوفر بيئة مشجعة على الاستثمار. ويمكن أن تشمل القوانين العديد من الجوانب مثل اتفاقيات المساهمين والقواعد التنظيمية ومعايير إعداد التقارير التي تتمتع بالشفافية والأطر القانونية التي تفرض الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من أجل تمكين عملية المساءلة. أما بالنسبة للمستثمرين، لا سيما المهتمين بتوظيف استثماراتهم حول العالم، توفر القوانين الواضحة رؤية استثمارية ثابتة ويمكن التنبؤ بها.[19] ويجب أن تتمتع القوانين بالمرونة الكافية لمواكبة التوجهات الناشئة مثل الأصول الرقمية.

ويعتمد نجاح المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة على التعاون بين الحكومات والأطراف الفاعلة في السوق والمستثمرين، حيث تسهم جهودهم المشتركة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يرغب المستثمرون من المؤسسات والأشخاص بالاستثمار في الدول التي تلتزم بهذه المبادئ بشكل صارم. كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية يسهم بدوره في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

الخاتمة

تناول التقرير ثلاث استراتيجيات رئيسية يمكن للحكومات الاعتماد عليها لتقييم مستقبل اقتصاداتها وتشمل:

1. اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتماسكة
2. إعداد التقارير المالية التي تتمتع بالشفافية ويمكن الاعتماد عليها
3. تعزيز مفهوم الحوكمة المؤسسية

اعتماد هذه الاستراتيجيات يؤدي إلى توفير بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحفاظ عليها. ومن خلال ترسيخ هذه المبادئ لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يمكن للحكومات بناء مستقبل مزدهر وواعد تسهم فيه الخصخصة والتنظيم المؤسسي والاكتتابات العامة في تنمية الاقتصادات المحلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ولا تكتفي الحكومات التي تخطط لبناء مستقبل مشرق وترغب في توفير بيئة أعمال تجذب المستثمرين، بإصدار القوانين فحسب، بل تقود وتولي أهمية قصوى للمبادرات الثلاث التالية:

1. تنفيذ خطط العمل البيئية والاجتماعية والحوكمة الرائدة وتلبية متطلبات الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تعزز المسؤولية والشفافية والكفاءة والمساءلة وتحد من التحديات في سبيل تمكين اتخاذ القرارات الملائمة بكفاءة.

2. تعزيز الوعي والقدرات لتحقيق التناغم بين المبادئ الثلاثة والاعتماد عليها لتحقيق الازدهار والاستدامة الاقتصادية.

3. تنمية بيئة حاضنة ومستدامة للأعمال تعزز ثقافة الإبداع والابتكار والاستفادة من التجارب السابقة لبناء مستقبل مشرق وواعد للأجيال القادمة.

المراجع

1. "The Evolution of Corporate Governance (Elements in Corporate Governance)", Tricker, B., Cambridge University Press, December, 2020.
2. "Dubai Economic Agenda D33", September 5, 2023. https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-andawards/strategies-plans-and-visions/finance-and-economy/dubai-economic-agenda-d33
3. Daniel Kaufmann and Aart Kraay (2023). Worldwide Governance Indicators, 2023 Update (www.govindicators.org), Accessed on 10/19/2023.
4. "The MENA-OECD Initiative on Governance and Competitiveness for Development", OECD. https://www.oecd.org/mena/about-initiative/
5. "Sarbanes-Oxley Act of 2002." Public Company Accounting Oversight Board, July 30, 2002. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/double-entry/.
6. "Double Entry." Corporate Finance Institute, December 4, 2023. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/double-entry/.
7. "Corruption Perceptions Index", Transparency International, 2022. https://www.transparency.org/en/cpi/2022
8. "Company Law and Accounting", Danish Business Authority, October 18, 2023. https://danishbusinessauthority.dk/company-law-and-accounting
9. "Limited Liability Companies Act", Ministry of Justice, Finland. https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/2006/en20060624_20191139.pdf
10. "A Guide to the Public Finance Act", The Treasury, November, 2023. https://www.treasury.govt.nz/publications/guide/guide-public-finance-act#using-this-guide
11. "ADAA Publications, Abu Dhabi Accountability Authority – Publications (adaa.gov.ae)
12. "UAE Accountability Authority Establishment Law, UAEAA_Federal_Law_compressed.pdf
13. "How Does the IMF Encourage Greater Fiscal Transparency", International Monetary Fund, February, 2023. https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/how-does-the-imf-encourage-greater-fiscal-transparency
14. UNFCCC (2023). The Paris agreement. [online] United Nations Climate Change. Available at: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement.
15. Luke, T. W. (2022). Investment and rapid climate change as biopolitics: Foucault and governance of the self and others through ESG. Sustainability, 14(22), 14974.
16. Sustainable Business. Harvard Business Review 2021. https://hbr.org/2021/12/sustainable-business-wentmainstream-in-2021
17. Portmann, A., & Sterbinszky, G. (2021). Corruption Risk Exposure of the Norwegian Government Pension Fund Global: An empirical approach to examine corruption risk of and its implications for the Government Pension Fund Global (thesis).
18. Trends in ESG Litigation and Enforcement. Harvard Law School: https://corpgov.law.harvard.edu/2023/08/10/trends-in-esg-litigation-and-enforcement/.
19. Tucker III, J. J., & Jones, S. (2020). Environmental, Social, and Governance Investing: Investor Demand, the Great Wealth Transfer, and Strategies for ESG Investing. Journal of Financial Service Professionals, 74(3).

المؤلفون

فراس القسوس
رئيس القطاع الحكومي في منطقة
الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، EY

عمر عوده
رئيس خدمات استشارات المحاسبة المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

هشام دلي
المدير التنفيذي لخدمات استشارات المحاسبة
المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

محمد الكامل
مدير خدمات استشارات المحاسبة المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

واثق إخلاق
مدير خدمات استشارات المحاسبة المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

بشار كنفاني
مستشار خدمات استشارات المحاسبة المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

يوسف صديقي
مستشار خدمات استشارات المحاسبة المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

زينب كجك
مستشار خدمات استشارات المحاسبة المالية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، EY

كن جزءاً من الحدث

@WorldGovSummit

www.worldgovernmentssummit.org